

أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن

الدكتور فاروق أحمد العزام

جامعة البلقاء التطبيقية / كلية العقبة الجامعية

ملخص

الأردن إحدى الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازنتها العامة وخاصة خلال معظم سنوات الدراسة (1988-2003) وما زاد من حدة العجز التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها الأردن خلال عقدي الثمانيات والتسعينات مما ترتب على هذه التغيرات تفاقم مشكلة عجز الموازنة الأمر الذي انعكس تأثير هذا العجز المزمن على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ولعل أبرزها وأكثرها وضوحاً تأثير العجز على المستوى العام للأسعار من خلال توسع الحكومة في الحصول على القروض الداخلية والخارجية لتمويل العجز وانعكاس ذلك على زيادة عرض النقد ومع وجود جهاز إنتاجي غير مرن أدى ذلك إلى الزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية التي أدت إلى تعزيز الضغوط التضخمية.

وقد أثبت التحليل القياسي والتحليل النظري صحة تأثير كل من القروض الداخلية والخارجية التي لجأت الحكومة إليها لتغطية العجز على معدل التضخم في الأردن من خلال التأثير على عرض النقد من جهة ومن جهة أخرى تأثير القروض الخارجية على سعر صرف العملة المحلية نتيجة ارتفاع أقساط التسديدات والفوائد المترتبة عليها مما أدى إلى نزوب البنك المركزي من العملات الأجنبية وانعكاس ذلك على أسعار السلع المستوردة ومن ثم ارتفاع حاد في أسعار السلع سواء كانت المستوردة أو التي تصنع محلياً مما أدى في النهاية إلى ارتفاع معدل التضخم في الأردن كما حدث في عام 1988 من أزمة سعر صرف الدينار وبالتالي تفاقم ارتفاع لأسعار وموجات حادة من التضخم حدثت في ذلك العام كما هو مبين في الدراسة.

ولهذا أكدت الدراسة على ضرورة تخلص الحكومة الأردنية من مشكلة عجز الموازنة من خلال زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية وضبط نفقاتها وخاصة الجارية لما له من مردود إيجابي في الحد من عجز الموازنة وأثاره الاقتصادية الضارة وخاصة أثر العجز على المستوى العام للأسعار.

Methods of Financing Public Deficit and Their Effect over Inflation in Jordan

ABSTRACT

In Jordan, among other countries, the public sector is highly valued because it offers public services, practices, and steers economic activity so that it achieves public aims in the economy.

In most of the developing countries, self - resources were insufficient to finance the process of expenditure which resulted in a financial deficiency in the public budget of the governments of those countries. So, they were obliged to cover the deficiency via external and internal loans but their consequences have been a big burden on the total variables in the economy in general and also on the money variables via opposite elements to the money supply This will eventually lead to a continuous increase at the public level of prices.

Jordan has witnessed social, economic, and political changes during the eighties and nineties, in other words, there has been a crisis in the dinar exchange rate in the late eighties of this century In addition to the first and second gulf wars that led to rapid growth in the public expenditure to face those changes.

Consequently, the government had to loan internally andexternally – mean while most Arab aids were halted – the aids on which the government highly depended on to finance its budget so that it could cover the deficiency in the budget which affected the money supply and the Jordanian central bank reserve of foreign currency and this affected the general level of prices as well and led to much more inflation.

The study analyses the effect of the external and internal loans at the general level of prices using theoretical analysis. The study also reveals how the deficiency affects the inflation average in Jordan during the period of the study (1988-2002).

مقدمة:

يتبوأ القطاع العام في الأنظمة الاقتصادية المختلفة مكانه مرموقة نتيجة لتقديمه الخدمات العامة ولمزاولته النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يتلاءم وتحقيق الأهداف العامة في الاقتصاد، إلا أن الموارد الذاتية المتحققة لذلك القطاع في معظم الدول النامية كانت ولا تزال غير كافية لتمويل إنفاقه، وقد تمخض عن ذلك ظهور عجز مالي في الموازنة العامة لحكومات تلك الدول مما اضطرها إلى تغطية ذلك العجز عن طريق الاقتراض الخارجي والداخلي وما يترتب عليه من أعباء وتبعات انعكست آثار تمويله على المتغيرات الكلية في الاقتصاد وخاصة المتغيرات النقدية بواسطة العوامل المقابلة لعرض النقد التي تعدّ الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المحلي أهم هذه العوامل، الأمر الذي سيترتب على زيادة عرض النقد زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار .

ومن هنا فإن السياسة المالية تلعب دوراً فعالاً وهاماً في التأثير في المستوى العام للأسعار من خلال أدواتها المختلفة، سواء كانت النفقات العامة أو الإيرادات العامة، وفي الفترات الاقتصادية المختلفة، والعجز في الموازنة العامة يلعب دوراً بارزاً وواضحاً في التأثير في المستوى العام للأسعار، فزيادة العجز مع وجود جهاز إنتاجي غير مرن وكما هو الحال في جميع البلدان النامية سيصاحبه توسع في وسائل تمويل العجز سواء كان من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي مما سيترتب عليه زيادة الأسعار وبالتالي حدوث موجات من التضخم بآثاره الاقتصادية الضارة.

والأردن كغيره من الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في موازنتها، فقد شهد تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات وعقد التسعينات تمثلت بأزمة سعر صرف الدينار الأردني التي حدثت في أواخر عقد الثمانينيات وحرب الخليج الأولى والثانية وقد أدى ذلك إلى نمو سريع في النفقات العامة لمواجهة هذه

التغيرات مما أدى إلى تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة وفي الوقت نفسه فإن الزيادة الحادة في حجم السيولة المحلية أدت إلى تعزيز الضغوط التضخمية. وساعد على ذلك عدم وجود جهاز إنتاجي مرن لمواجهة الطلب المتزايد نتيجة هذه الظروف مما أدى إلى إحداث تأثير قوي في المستوى العام للأسعار ومستويات المعيشة ولهذا جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن خلال الفترة 1988-2003. ما تميزت به هذه المرحلة من أحداث اقتصادية واجتماعية أدت إلى تفاقم مشكلة العجز وبالتالي إلى مزيد من التوسع في عملية الاقتراض الخارجي والداخلي التي لا شك أنها تركت أثراً كبيراً في المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث موجات من التضخم. وسيتم التحليل من خلال:

أولاً : دراسة العلاقة ما بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الأردن وذلك من خلال تحليل تطور العجز خلال سنوات الدراسة والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم.

ثانياً: أثر عرض النقد في التضخم وبيان مدى مساهمة عرض النقد وفق المعايير المختلفة في أحداث الفجوات التضخمية النقدية.

ثالثاً: دور وسائل تمويل عجز الموازنة العامة في التأثير في عرض النقد والتضخم.

أولاً : تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الأردن.

لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم فقد تم اعتماد التحليل الوصفي واستخدام الأسلوب الإحصائي لهذه العلاقة فالجدول رقم (1) من الملحق الإحصائي يشير إلى تطور عجز الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة من عام 1988 لغاية 2003 حيث يبين الجدول أن الموازنة العامة تعاني من عجز مستمر ومزمن في الموازنة

العامة للحكومة الأردنية ولكن بمعدلات متذبذبة خلال جميع سنوات الدراسة. ويزداد معدل العجز في السنوات التي تزداد أعباء الحكومة فيها أو تحصل فيه ظروف طارئة ويقل العجز في السنوات التي تقل أعباء الحكومة فيها أو تزداد فيها المساعدات الخارجية ، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم فهو متذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض تبعاً للعوامل التي تؤثر في معدل التضخم إلا أنه من خلال نظرة إلى تطور معدل التضخم وتطور عجز الموازنة العامة نجد أنه تبعاً لتطور العجز يحدث تطور معدل التضخم ، فعندما يزداد العجز يزداد معدل التضخم وعندما ينخفض العجز فإن معدل التضخم ينخفض أيضاً وذلك خلال جميع سنوات الدراسة مما يعني أن هناك علاقة وثيقة بين هذين المتغيرين وباحتساب معامل الارتباط بينهما وجد أنه يساوي 0.8 وهذا مؤشر لقوة العلاقة بينهما وارتباطهما القوي .

وبما أن هناك علاقة ما بين العجز والتضخم فإن هذا يعني أن عجز الموازنة له تأثير مباشر في إحداث التضخم وهذا التأثير يحدث بشكل رئيس من خلال مصادر تمويل العجز سواء كان من الاقتراض الخارجي أو من القروض الداخلية لما لهذه المتغيرات من تأثير في عرض النقد بشكل رئيس والذي بدوره له تأثير مباشر في التضخم⁽¹⁾ لهذا سوف يتم لاحقاً تحليل أثر عرض النقد في التضخم ثم معرفة مدى مساهمة القروض الداخلية والخارجية التي تلجأ إليها الحكومة لسد العجز في التأثير في عرض النقد وبالتالي التأثير في معدل التضخم.

ثانياً: أثر عرض النقد على التضخم.

إن زيادة كمية النقود في المجتمع بمعدلات تفوق قيمة الناتج القومي تخلق المناخ الملائم لحدوث التضخم، إن أول من تحدث بهذا الموضوع هم الكلاسيك، من خلال نظرية كمية

النقود التي تعدّ أولى النظريات التي حاولت أن تفسر كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث له ، فإنه إذا بقيت سرعة تداول النقود على حالها، وكذلك حجم الناتج القومي ، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض إذا زادت أو نقصت كمية النقود ، وذلك وفقاً " لمعادلة كمية النقود التي صاغها " فيشر " في مطلع هذا القرن، التي تبين أن : $MV = PQ$

حيث إن : M عرض النقد، V : سرعة دوران النقد، P : الأسعار، Q : حجم الناتج القومي ويبقى الفضل لهذه النظرية في التعرف على ظاهرة التضخم في البلدان النامية، ولا سيما طبيعة الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم المتاح من السلع والخدمات في هذه الدول، وهو اختلال يكتسب بلا شك أهمية خاصة لفهم المناخ العام لإطلاق قوى العملية التضخمية في تلك البلدان التي تعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي.

وقد اعتبر فريدمان أن عرض النقد هو السبب الرئيس للتضخم، نافياً بذلك أن يكون التضخم مرده إلى ارتفاع نفقة الإنتاج أو ما يسمى بتضخم التكلفة، وقال أن الحكومات أوجدت هذا النوع من التضخم من أجل خداع الناس ورغبة منها في إزالة اللوم عنها عند حدوث التضخم⁽²⁾ فالتضخم في معظم الدول النامية ومنها الأردن له علاقة وثيقة بالنمو الكبير وغير العادي الذي حدث في كمية النقود المتداولة وهذه الزيادة غير العادية في كمية النقود واجهت نمواً محدوداً في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما انعكس في وجود فائض في الطلب الكلي.

وتعزى الزيادة في عرض النقد إلى عدة مصادر منها :-

1. القطاع الخاص :- ويتمثل دوره في التأثير في عرض النقد من خلال زيادة إقراض البنوك له بمعدلات تزيد عن مستوى الإدخارات.

2. القطاع العام :- ويتمثل دوره في التأثير في عرض النقد عن طريق التوسع النقدي للحكومات سواءً كانت القروض الداخلية أو الخارجية لتمويل عجز موازنتها العامة، وتمويل عملية التنمية في وقت السلام، وتمويل الإنفاق العسكري في حالة الحروب، كما أن زيادة مسحوبات الحكومة من القروض الخارجية تؤدي إلى خلق فائض في ميزان مدفوعاتها⁽¹⁾.

3. القطاع الأجنبي :- ويشتمل على الموجودات الأجنبية، حيث إن زيادة المطلوبات الأجنبية تعمل على تخفيض حجم عرض النقد .

4. رأس المال والاحتياطيات :- فزيادة الاحتياطيات للبنوك تؤدي إلى تخفيض حجم عرض النقد .

وهكذا فإننا نرى أن هناك أكثر من عامل يؤدي إلى تغيير حجم عرض النقد، وما يهمنا هنا هو دور الحكومة في التأثير في عرض النقد، لذلك فإن غاية ما نود الوصول إليه هو مدى مساهمة الزيادة في معدل عرض النقد - الذي يعدّ العجز في الموازنة العامة من أهم مسبباته - في زيادة معدلات التضخم المحلي، وهناك عدة معايير درج استخدامها لهذه الغاية وهي :-

أولاً: معيار الفجوة التضخمية النقدية.

تمثل الفجوة التضخمية النقدية العلاقة بين عرض النقد وبين الناتج القومي الحقيقي ، فكلما زادت هذه الفجوة فإن ذلك يعني زيادة عرض النقد بمعدلات تفوق الزيادة الحقيقية في الناتج القومي. وهذه الزيادة تترك أثرها في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي لا بد من اتخاذ الإجراءات التي تكفل إعادة التوازن بين عرض النقد والناتج القومي. ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية النقدية حسب هذا المفهوم بالمعادلة التالية⁽¹⁾:-

$$G. I. M = \Delta M2 - \frac{M2}{G.N.P} \times \Delta G.N.P \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن :

G.I.M : الفجوة التضخمية النقدية .

$\Delta M2$: الزيادة في عرض النقد . $M2^*$

$M2$: عرض النقد .

G.N.P : الناتج القومي الحقيقي .

$\Delta G.N.P$: الزيادة في الناتج القومي الحقيقي .

لتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1988 - 2003 يتطلب معرفة التطور في عرض النقد $M2$ والتغير الذي طرأ عليه أيضاً .

فالجدول رقم (2) من الملحق الإحصائي يبين تطور عرض النقد $M2$ والناتج القومي الحقيقي بأسعار عام 1988 والفجوة التضخمية النقدية خلال الفترة (1988-2003).

أما عن تطور الفجوة التضخمية النقدية المحسوبة بالمعادلة رقم (1)، فيشير الجدول إلى أن هناك فجوة تضخمية نقدية خلال معظم سنوات الدراسة، بلغت قيمة الفجوة التضخمية بالمتوسط حوالي 63.6 مليون دينار خلال فترة الدراسة، وقد أدت عوامل مختلفة إلى حصول الفجوة التضخمية النقدية منها: زيادة حوالات العاملين في الخارج خلال تلك السنوات والمساعدات والقروض الخارجية للحكومة مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي.

وقد ارتفع معدل النمو السنوي للفجوة التضخمية النقدية في عدد من السنوات - انظر الجدول رقم (2) من الملحق الإحصائي - ويعزى الارتفاع في هذا المعدل في هذه الأعوام إلى توسع الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي مما ترتب عليه زيادة في عرض النقد في الوقت الذي كانت فيه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي طفيفة أو سالبة في بعض السنوات .

هناك عدة مفاهيم لعرض النقد تشتمل على ما يلي :

أ) عرض النقد بالمفهوم الضيق ويرمز له M1، ويعرف النقد هنا بأنه مجموع وسائل الدفع ويتكون من النقد المتداول الذي يساوي (النقد المصدر - النقد لدى البنوك) + ودائع تحت الطلب.

ب) عرض النقد بالمفهوم الواسع ويرمز له M2 ويشتمل على M1+ شبه النقد (ودائع التوفير لأجل)

ثانياً :- معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

إن معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي هو من المقاييس والمؤشرات التي تعد ذات طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في الاقتصاد مستنداً إلى بعض تحليلات نظرية في كمية النقود ضمن إطار نسبي، حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب عليها، أي إن معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي يساوي معدل التغير في كمية وسائل الدفع ناقصاً معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي (1)

$$B = \frac{\Delta M^*}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad \dots\dots\dots (2) \quad \text{أي إن :}$$

حيث أن :

$\frac{\Delta M^*}{M}$: معدل التغير في كمية وسائل الدفع .

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي .

B : معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي .

فإذا كانت قيمة B = صفر فإن ذلك يدل على أن الأسعار مستقرة، أما إذا كانت قيمة B

موجبة فهذا يعني أن هناك زيادة في معدل تغير كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في

إجمالي الناتج القومي الحقيقي، وبالتالي سيترتب على ذلك ضغط تضخمي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، في حين إذا كانت قيمة B سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض. الجدول (3) من الملحق الإحصائي يبين تطور معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي في الأردن خلال الفترة 1988-2003 حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي بالمتوسط 1.1% خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول أنه في عدة سنوات من سنوات الدراسة كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي موجبة، مما يعني وجود فجوة تضخمية نقدية خلال معظم فترة الدراسة ناتجة عن زيادة عرض النقد عن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وهذا يتفق مع معيار الفجوة التضخمية النقدية.

ثالثاً : معيار صندوق النقد الدولي .

إن المنطلق الأساسي الذي يحكم الصندوق الدولي في تفسيره للتضخم هو النظرية النقدية التي ترى أن السبب الجوهرى للزيادات المستمرة في الأسعار هو الاختلال القائم بين عرض النقد ونمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وهو الأمر الذي ينعكس في النهاية في وجود فائض طلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع. وأن معيار صندوق النقد الدولي في إيجاد الفجوة التضخمية النقدية يقوم على المقارنة بين الزيادة في عرض النقد والزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي . فإذا كانت الزيادة في عرض النقد أكبر من الناتج القومي الحقيقي فإن ذلك يدل على وجود فجوة تضخمية نقدية (1)

ويلاحظ أن هذا المعيار يتفق مع عيار الاستقرار النقدي في إيجاد الفجوة التضخمية النقدية. إلا أن معيار صندوق النقد الدولي يأخذ الزيادة في عرض النقد والناتج القومي الحقيقي، بينما معيار الاستقرار النقدي يأخذ معدل النمو البسيط لهذين المتغيرين.

وبالرجوع للجدول رقم (2) من الملحق الإحصائي الذي يبين تطور الزيادة في عرض النقد M2 والزيادة في الناتج القومي الحقيقي والفجوة التضخمية النقدية بمعيار صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1988-2003، فقد بلغت الزيادة في عرض النقد 324.3 مليون دينار في عام 1989، بينما زاد الناتج القومي الحقيقي في نفس العام بمقدار 4.8 مليون دينار، مما شكل فجوة تضخمية نقدية مقدارها 319.5 مليون دينار، وبلغت الزيادة في عرض النقد 503 مليون دينار في عام 2003 والزيادة في الناتج القومي الحقيقي 215.3 مليون دينار مما شكل فجوة تضخمية نقدية مقدارها 287.9 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الفجوة التضخمية النقدية بمعيار صندوق النقد الدولي بالمتوسط خلال فترة الدراسة 140.4 مليون دينار .

من خلال ملاحظة المعايير السابقة نجد أن هناك فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة ويرجع وجود مثل هذه الفجوة إلى تزايد عرض النقد بشكل أكبر من تزايد الناتج القومي الحقيقي ومن أسباب ذلك تزايد حجم الإصدارات النقدية الجديدة التي استخدمت لتمويل عجز الموازنة العامة ، وزيادة حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية للحكومة . وبعد استعراض هذه المعايير فإننا نرجح معيار صندوق النقد الدولي كون أن الصندوق يمثل جهة نقدية عالمية ، وأن هذا المعيار يستخدم في تقدير معدلات التضخم العالمية .

كما أن التحليل القياسي أثبت أن هناك علاقة إيجابية ما بين الأرقام القياسية لعرض النقد والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار، وفق النموذج القياسي التالي : -

$$P = A + B_1 M_1 + B_2 X + B_3 T$$

حيث إن :-

P : الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة.

M1 : الأرقام القياسية لعرض النقد .

X: الأرقام القياسية لأسعار كمية المستوردات .

T : الأرقام القياسية لضريبة المبيعات .

A , B1,B2,B3 : معالم النموذج .

وتفسير هذا النموذج أن المستوى العام للأسعار الذي يمثل الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة يتأثر بعرض النقد وأسعار كمية المستوردات وضريبة المبيعات. وبتقدير معالم هذا النموذج عبر الفترة الزمنية (1988-2003) ظهرت النتائج التالية :-

$$P = 55.3 + 0.179 M1 + 0.308 X + 0.282 T$$

$$T = (6.284) \quad (3.542) \quad (3.663) \quad (4.522)$$

$$R = 0.989 \quad R^2 = 0.9799 \quad F = 306.235 \quad D.W = 1.312$$

من خلال هذا النموذج يلاحظ أن % 97 من التغيرات في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة يمكن تفسيرها بالتغير في عرض النقد بالمفهوم الضيق وأسعار المستوردات وضريبة المبيعات. ويشير معامل الارتباط المتعدد R والذي بلغ % 98 إلى قوة العلاقة ما بين الأرقام القياسية لعرض النقد وأسعار المستوردات وضريبة المبيعات كمتغيرات مستقلة وبين الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة كمتغير تابع. وتؤكد قيمة (F) البالغة 306.235 إلى عدم وجود تباين بين المتغيرات. ويشير اختبار ستيودنت (t) إلى معنوية المعالم B1,B2 أما اختبار " دربن واتسن " فيشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Non serial correlation) في النموذج.

أما التفسير الاقتصادي لهذا النموذج القياسي فيشير إلى أنه إذا تغيرت الأرقام

القياسية لعرض النقد M1 بنسبة 100% فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سيتغير بنسبة 17.9 % بينما إذا تغيرت أسعار المستوردات بنسبة 100% فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سيتغير بنسبة 30% في حين إن تغير ضريبة المبيعات بمقدار 100 % فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سيتغير بمقدار 24 % ويلاحظ من الجدول أن تأثير أسعار المستوردات أكبر من عرض النقد M1 ومن ضريبة المبيعات وهذا ما يؤكد معامل الانحدار حيث B2 أكبر من B1,B3.

وقد تم احتساب معامل المرونة لكل من عرض النقد M1 وأسعار المستوردات وضريبة المبيعات لمعرفة تأثير كل منهما في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، حيث بلغ معامل المرونة بين الأرقام القياسية لعرض النقد وتكاليف المعيشة 0.3، في حين بلغ معامل المرونة بين الأرقام القياسية للأسعار المستوردات وتكاليف المعيشة 0.4 بينما بلغ هذا المعامل ما بين الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وضريبة المبيعات 0.35 وهذا يعني أنه إذا نمت الأرقام القياسية لعرض النقد M1 بمعدل نمو 1% فإن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة سوف تنمو بمعدل 0.3% بينما إذا نمت الأرقام القياسية لأسعار المستوردات بمعدل نمو 1% فإن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة سوف تنمو بمعدل 0.4 % بينما إذا نمت ضريبة المبيعات بمقدار 1 % فإن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة سوف تنمو بمقدار 0.35 وهذا يعني أن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة تتأثر بدرجة حساسية أكبر للتغير في الأرقام القياسية لأسعار المستوردات وضريبة المبيعات من التغير في الأرقام القياسية لعرض النقد M1 إلا أن هذا الفرق ليس كبيراً فهو بحدود 0.1%.

أما عن مدى سرعة تأثير عرض النقد وأسعار المستوردات وضريبة المبيعات في المستوى العام للأسعار فيمكن أن يستدل عليها من خلال احتساب معامل بيتا. حيث يمكن احتسابه وفق الصيغة التالية : (1)

معامل بيتا = $\frac{\text{الانحراف المعياري للمتغير المستقل}}{\text{الانحراف المعياري للمتغير التابع}} \times \text{معامل الانحدار ما بين المتغير التابع والمستقل}$

$$\text{معامل بيتا } M1 = \frac{205,75}{74,612} \times 0,179 = 0,49$$

$$\text{معامل بيتا } X = \frac{126,45}{74,612} \times 0,308 = 0,51$$

$$\text{معامل بيتا } T = \frac{120,32}{74,612} \times 0,282 = 0,45$$

من خلال ملاحظة قيم بيتا نجد أن قيم بيتا متقاربة جداً مما يعني أن المستوى العام للأسعار يتأثر بأسعار المستوردات بشكل أسرع من عرض النقد وضريبة المبيعات. إلا أن سرعة التأثير هذه تختلف عن سرعة تأثير عرض النقد في المستوى العام للأسعار بشكل طفيف جداً مما يؤكد أهمية التغير في عرض النقد M1 في التأثير في المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: دور وسائل تمويل عجز الموازنة العامة (القروض الداخلية والخارجية) في التأثير في عرض النقد والتضخم النقدي في الأردن .

عرض النقد والتضخم النقدي في الأردن:

لقد اتصفت الموازنة العامة في الأردن بالعجز طوال الفترة (1988-2003) ولقد لجأت الحكومة إلى تغطية هذا العجز بالاقتراض الداخلي والخارجي، حيث تساهم هذه القروض في زيادة عرض النقد، وهذه الزيادة تؤدي إلى أحداث فجوة تضخمية نقدية. وهذا يعني أن عجز الموازنة العامة يلعب دوراً مهماً في تغذية الضغوط التضخمية، حيث إن الزيادة في المعروض النقدي تتأثر تتأثر بالغاً بمقدار العجز في الموازنة العامة، كما يؤكد أن أثر عجز

الموازنة العامة في التضخم النقدي يكمن في مصدر تمويل العجز من القروض الداخلية والخارجية .

سنتبع هنا أثر عجز الموازنة العامة في التضخم النقدي من خلال مصادر تمويل العجز، القروض الداخلية والخارجية .

1 - القروض الداخلية :-

تلجأ الحكومة إلى القروض الداخلية كأحد مصادر تمويل العجز، والحكومة وهي تقوم بالاقتراض الداخلي من الجهاز المصرفي تعمل على التوسع في حجم الائتمان المصرفي⁽¹⁾ وهذا التوسع يؤدي بالتالي إلى زيادة عرض النقد ، مما يؤدي إلى إحداث فجوة تضخمية نقدية .

لمعرفة مدى مساهمة عجز الموازنة العامة في الفجوة التضخمية النقدية الناتجة من زيادة عرض النقد، لا بد من التعرف على حجم قروض الحكومة من الجهاز المصرفي التي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة، وبالتالي تؤدي إلى توسع حجم الائتمان المصرفي الذي يعدّ من المحددات الرئيسة لعرض النقد .

فالجداول رقم (4) من الملحق الإحصائي يبين تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة خلال الفترة (1988-2003) الذي يبين توجه الحكومة بشكل كبير نحو الاقتراض الداخلي في معظم سنوات الدراسة، كما يظهر في بند صافي ديون الحكومة التي بلغت خلال تلك الفترة بالمتوسط 679.2 مليون دينار ونسبة صافي ديون الحكومة لموجودات الجهاز المصرفي بلغت بالمتوسط خلال نفس الفترة أيضاً 7% ويرجع سبب توجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي للأسباب التالية :-

(1) أن قيام الحكومة بتوفير متطلبات الدفاع والأمن ، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية

المتعاقبة، والسعي لتوفير العيش الكريم لمواطنيها ترتب على ذلك كله تزايد في النفقات العامة، وفي الوقت نفسه فإن انخفاض حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الأجنبية، ترتب عليه تزايد في عجز الموازنة العامة نتيجة قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة. ولهذا لجأت الحكومة للاقتراض الداخلي لتغطية العجز.

(2) نظراً للصعوبات التي تواجهها الحكومة في الحصول على القروض الخارجية من حيث الشروط التي تفرضها الدول المقرضة على الدولة المقترضة، أضف إلى ذلك المخاطر والآثار الاقتصادية التي تثقل كاهل الحكومة. فقد تراكمت المديونية الخارجية للأردن، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الأعباء المالية واستنزاف العملة الصعبة والاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية نتيجة تراكم الأقساط والفوائد المستحقة على الحكومة للدول والصناديق الأجنبية.

لهذا لجأت الحكومة نحو الاقتراض الداخلي من الأفراد والجهاز المصرفي لتمويل عجز موازنتها العامة، والحكومة - وهي تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وخاصة من البنك المركزي - إنما تحدث زيادة في موجودات البنك المركزي، وحتى تتساوى موجودات ومطلوبات البنك المركزي يقوم البنك بإصدارات نقدية جديدة تؤدي إلى زيادة عرض النقد عن مستوى الناتج المحلي الحقيقي وبالتالي إحداث فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد أدت إلى ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

وهكذا نرى أن أكثر عجز الموازنة العامة قد تم تمويله من خلال الاقتراض الواسع من الجهاز المصرفي، وخاصة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سبب نوعاً من التضخم الناجم عن جذب الطلب وما ترتب عليه من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وخلق دخول جديدة وزيادة في عرض النقد⁽¹⁾.

أما أثر عجز الموازنة العامة على تغيير حجم عرض النقد M1 فيمكن ملاحظته من

خلال تأثير صافي ديون الحكومة في تغيير عرض النقد كما يبين ذلك جدول رقم (5) من الملحق الإحصائي الذي يبين أن تغير صافي ديون الحكومة أو ما يسمى بصافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة المركزية قد ساهم بنسب مرتفعة في تغيير عرض النقد خلال فترة الدراسة، مما يعني أن الحكومة تلعب دوراً بارزاً في زيادة عرض النقد باقتراضها من الجهاز المصرفي لسد عجز موازنتها العامة . أي أن العجز في الموازنة العامة كان له أثر كبير في التضخم من خلال مساهمة مصدر تمويل العجز - القروض الداخلية - في زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة الفجوة التضخمية النقدية.

وقد أثبت التحليل القياسي أيضاً أن هناك علاقة إيجابية ما بين صافي ديون الحكومة وعرض النقد كما في النموذج القياسي التالي :-

$$M1 = a + B1G + B2P + B3F + B4Q + B5I$$

حيث إن :-

M1: عرض النقد .

G: صافي ديون الحكومة من الجهاز المصرفي .

P : ديون القطاع الخاص من الجهاز المصرفي .

F : ديون القطاع الأجنبي من الجهاز المصرفي .

Q: شبه النقد (ودائع التوفير لأجل) .

I : حوالات العاملين في الخارج

a : B5, B4, B3, B2, B1, a : معالم النموذج .

وتفسير هذا النموذج أن التغير في عرض النقد يتأثر بالتغير في صافي ديون الحكومة من الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص والأجنبي من الحكومة وبحجم الودائع التوفير لأجل (شبه النقد) وحوالات العاملين في الخارج . وبتقدير معالم هذا النموذج عبر الفترة

الزمنية (1988-2003) ظهرت النتائج التالية :-

$$M1 = 3,822 + 0,560 G + 0,691 P + 0,561 F + 0,501 Q + 0.348 I$$

$$T : (0,188) \quad (6,388) \quad (5,565) \quad (5,513) \quad (3,969) \quad (3.823)$$

$$R = 0,977 \quad R^2 = 0,9012 \quad D.W = 1,992$$

من خلال هذا النموذج يلاحظ أن معامل التحديد R^2 قد بلغ 90%، وهذا يعني أن التغير في عرض النقد يمكن تفسيره بالتغير في صافي ديون الحكومة من الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص والأجنبي من الجهاز المصرفي إضافة إلى ودائع التوفير لأجل وحوالات العاملين في الخارج ، ويشير معامل الارتباط المتعدد R الذي بلغ 97% إلى قوة العلاقة ما بين التغير في عرض النقد كمتغير تابع والتغير في قروض الحكومة من الجهاز المصرفي وديون القطاع الخاص والأجنبي وشبه النقد وحوالات العاملين في الخارج كمتغيرات مستقلة. أما اختبار ستيوننت (t) فيشير إلى معنوية المعالم $B1, B2, B3, B4, B5$. أما اختبار درين واتسن فيشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج.

والتفسير الاقتصادي لهذا النموذج القياسي فيشير إلى أنه إذا تغيرت صافي ديون الحكومة بمقدار دينار واحد فإن عرض النقد يتغير بمقدار 56% من الدينار، بينما إذا تغيرت ديون القطاع الخاص بمقدار دينار واحد فإن عرض النقد يتغير بمقدار 69% من الدينار.

وإذا تغيرت ديون القطاع الأجنبي من الجهاز المصرفي بمقدار دينار واحد فإن عرض النقد يتغير بمقدار 56% من الدينار، بينما إذا تغيرت الودائع لأجل بمقدار دينار واحد فإن عرض النقد سوف يتغير بمقدار 50% م الدينار وعندما تتغير حوالات العاملين في الخارج بمقدار واحد فإن عرض النقد سيتغير بمقدار 34% . ويلاحظ من النموذج أن تأثير قروض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي ذات تأثير أكبر من قروض الحكومة أو

القطاع الأجنبي على عرض النقد، ومع هذا يبقى تأثير صافي قروض الحكومة من الجهاز المصرفي على عرض النقد كبيراً ويبلغ 56% من الدينار في حالة زيادة قروض الحكومة بمقدار دينار.

وبحساب معامل بيتا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ظهرت النتائج التالية التي من خلالها يمكن التعرف على مدى سرعة تأثير صافي قروض الحكومة من القطاع المصرفي وقروض القطاع الخاص والأجنبي والودائع لأجل وحوالات العاملين في الخارج على عرض النقد.

(معاملات بيتا بين المتغير التابع M والمتغيرات المستقلة " Q . F . P . G . I "

I	Q	F	P	G	المتغيرات المستقلة
					المتغير التابع M
0.33	0.44	0.64	0.83	1.14	

ومن خلال هذه النتائج نجد أن معامل بيتا بين صافي قروض الحكومة وعرض النقد هو أكبر من باقي المتغيرات المستقلة الأخرى. مما يعني أن التغير في عرض النقد يتأثر بشكل سريع بالتغير في صافي قروض الحكومة وبشكل يفوق باقي المتغيرات المستقلة.

وبإيجاد معاملات المرونة بين صافي قروض الحكومة من القطاع المصرفي وقروض القطاع الخاص والقطاع الأجنبي والودائع لأجل كمتغيرات مستقلة وعرض النقد كمتغير تابع لمعرفة درجة الاستجابة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ظهرت النتائج التالية:

(معاملات المرونة بين عرض النقد وصافي قروض الحكومة والقطاع الأجنبي والخاص وشبه النقد وحوالات العاملين في الخارج)

I	Q	F	P	G	المتغيرات المستقلة
					المتغير التابع M
0.21	0.61	0.24	0.86	0.63	

وعلى ضوء هذه النتائج فإن درجة الاستجابة أو الحساسية بين التغير في عرض النقد وقروض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي أكبر من باقي المتغيرات المستقلة، وتليها قروض الحكومة من الجهاز المصرفي .

ومن هذا نستخلص أن لقروض الحكومة من الجهاز المصرفي تأثيراً في عرض النقد بحيث إذا تغيرت قروض الحكومة بمقدار 100% فإن عرض النقد سوف يتغير بمقدار 56% ويؤثر بسرعة أكبر من باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

2 - القروض الخارجية :-

التأثير الآخر لعجز الموازنة العامة على التضخم هو من خلال أثر القروض الخارجية كمصدر تمويل للعجز على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية - وفي ظل ظروف اقتصادية معينة كارتفاع الميل الحدي للاستيراد والاستهلاك وضعف الجهاز الإنتاجي وقلة الموارد المحلية - سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات سواء أكانت استهلاكية أو مواد أولية، وينعكس هذا الأثر على أسعار جميع المواد بالارتفاع وبالتالي حدوث موجة تضخم، مما يعني أن انخفاض سعر العملة الوطنية، بالإضافة إلى زيادة عرض النقد من العوامل المؤثرة في التضخم ، ولكن لكل منها آلية مختلفة.

أن زيادة المسحوب من القروض الخارجية تؤدي إلى زيادة الموجودات الأجنبية بنفس

المقدار⁽¹⁾ الأمر الذي يترتب عليه زيادة عرض النقد بالقيمة المعادلة وبالتالي حدوث فجوة تضخمية نقدية . وقد تتبّعنا أثر الفجوة التضخمية النقدية على الاقتصاد الأردني إلا أن الأثر الأقوى للقروض الخارجية يتمثل في تسديدات القروض الخارجية وأثرها على سعر الصرف، فمع نمو الديون الخارجية وتزايد كلفتها أصبح من المتعين على الحكومة أن تخصص جانباً كبيراً ومتزايداً من مواردها من العملات الأجنبية لخدمة الأعباء الفادحة والمتزايدة لهذه الديون في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار وارداتها للارتفاع، ولهذا فسرعان ما واجهت الحكومة موقفاً حرجاً يتمثل في عدم إمكانها المواءمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وبين الاستمرار في تمويل وارداتها الضرورية.

ومع استمرار هذا الموقف وصلت هذه الأزمة إلى حد خطير بحيث أصبحت الحكومة عاجزة عن دفع فوائد وأقساط القروض الخارجية المستحقة للحكومات والمصارف التجارية الأجنبية. وهذا الوضع أدى إلى استنزاف احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية مما ترتب عليه تناقص في نسبة غطاء النقد المصدر من الذهب والعملات الأجنبية.

وهذا يعني أن هناك نقداً يصدر من قبل البنك المركزي الأردني دون أن يكون هناك غطاء كامل له من العملات الأجنبية والذهب. هذا من جهة ومن جهة أخرى أشرنا لها سابقاً فإن الإصدارات النقدية (السلف) التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز تكون بدون غطاء، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقد المصدر الأمر الذي يزعزع ثقة المتعاملين بالعملة الوطنية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يزيد في تراجع قيمة العملة الوطنية أكثر وأكثر، وهذا ما حدث تماماً في نهاية عام 1988 وفي عام 1989، نتيجة لتراكم الديون الخارجية على الأردن واستنزاف معظم الرصيد لدى البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية في تسديد أقساط وفوائد مستحقة. وقد دفع هذا الوضع الحكومة إلى

اتخاذ إجراءات نقدية تتعلق بتعويم سعر الصرف للدينار الأردني، الأمر الذي خلق خوفاً لدى المواطنين من زيادة تدهور قيمة العملة الأردنية، مما دفعهم إلى زيادة طلبهم على العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي، وانخفاض طلبهم على الدينار الأردني. ونتيجة لذلك أصبح عرض العملة الأردنية أكبر من الطلب عليها في الوقت الذي كان فيه يُطلب على الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى كبيراً. مما ضاعف من سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني.

لقد أدى هذا الوضع إلى حدوث أزمة اقتصادية نقدية، ونتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستيراد والاستهلاك في الأردن زادت أسعار المستوردات بجميع أشكالها الأمر الذي ساعد على زيادة أسعار المستوردات بجميع أشكالها لاعتماد معظمها على موارد أولية مستوردة مما أدى إلى حدوث موجة التضخم التي أصابت الاقتصاد الأردني منذ الربع الأخير في عام 1988، وتفاقمت حدتها في عام 1989.

يبين الجدول التالي العلاقة بين انخفاض سعر صرف الدينار ومعدلات التضخم خلال عام 1988. ويلاحظ من خلال الجدول أن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ارتفعت في الربع الأخير من عام 1988، بينما انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10% في تلك الفترة.

وهو ما يمثل الانخفاض في سعر الصرف ، وهذا يعني أن هناك علاقة قوية ما بين انخفاض سعر صرف الدينار وارتفاع معدلات التضخم. فكما يلاحظ من الجدول، فإن معدل التضخم بلغ ذروته وهو 8.5 % في تلك الفترة في حين ارتفع معدل النمو البسيط لسعر الصرف إلى 25.8% . وبحساب معامل الارتباط بين الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وسعر صرف دولار / دينار وجد أنه يساوي واحداً وهذا يدل على العلاقة القوية الموجبة بينهما .

(تطور معدل التضخم وسعر الصرف (دولار/ دينار) خلال عام 1988)

الفترة الزمنية	الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة	معدل التضخم %	سعر الصرف دولار/ دينار	معدل نمو سعر الصرف %
الربع الأول	301.9	---	0.337	---
الربع الثاني	303.9	0.7	0.359	6.5
الربع الثالث	304.6	0.2	0.380	5.8
الربع الرابع	330.6	8.5	0.478	25.8

وفي ظل التوقعات حول تراجع سعر صرف الدينار وتزايد الأسعار لمعظم السلع زادت مشتريات المستهلكين من السلع المعمرة والأصول الثابتة، مما زاد في حجم الطلب الكلي وساهم بالتالي على أحداث فائض طلب محلي .

يبين الجدول (6) من الملحق الإحصائي تطور رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية والذهب، ونسبة تغطية النقد المصدر خلال الفترة 1988-2003. حيث كانت نسبة تغطية والذهب ونسبة النقد المصدر من الذهب % 22.1 في عام 1988، وهي أدنى قيمة لها ويرجع هذا الانخفاض في نسبة تغطية النقد المصدر من الذهب والعملات الأجنبية نتيجة لاستنزاف الرصيد من العملات الأجنبية وبيع جزء من احتياطي البنك المركزي من الذهب⁽¹⁾ لتسديد أقساط وفوائد متراكمة على الحكومة الأردنية للدول والصناديق الأجنبية والبنوك التجارية الدولية إلا أن هذه النسبة بدأت بعد ذلك بالزيادة بعد أن بدأ الاقتصاد الأردني استرداد عافيته أولاً بأول حتى أن هذه النسبة زادت عن نسبة 200%.

ويبين الجدول (7) من الملحق الإحصائي كذلك تطور نسبة التسديدات الحكومية للقروض الخارجية نسبة للذهب والعملات الأجنبية خلال الفترة 1988-2003. التي بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة % 15.25 مع أن هذه النسبة كانت مرتفعة في بداية فترة الدراسة وذلك لنضوب البنك المركزي من أرصدة الذهب والعملات الأجنبية كما ذكرنا سابقاً وقد تذبذبت

هذه القيم في عدة سنوات حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها في عام 2002 وذلك لزيادة رصيد البنك المركزي من الأرصدة الأجنبية والذهب.

من ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن سياسة تعويم سعر صرف الدينار الأردني جاءت بناءً على توصية من صندوق النقد الدولي، بالإضافة لانخفاض نسبة تغطية النقد المصدر من الذهب والعملات الأجنبية، حيث إنه لتراكم الديون الخارجية واستنزاف الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية وعدم تمكن الحكومة من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وتزايد عجز الموازنة لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي في محاولة لمعالجة تلك الأزمة الاقتصادية.

خاصة وإن الاتفاق مع الصندوق أصبح شرطاً مسبقاً للتمكن من إعادة جدولة الديون الخارجية وفي الحصول على المزيد من التمويل، سواء من مجموعة البنك الدولي أو من أسواق الاقتراض الأخرى.

وكان مما وضعه صندوق النقد الدولي لتخفيض العجز ضبط النفقات وزيادة الضرائب وخفض سعر الدينار لزيادة الصادرات والحد من الاستيراد ولكن يبدو أن تعويم سعر صرف الدينار لم يأت بشيء من الأهداف المرجوة ، فالأردن بلد مستورد من الدرجة الأولى وبخفض سعر صرف الدينار تزايدت أسعار الواردات والسلع عامة في موجات متتالية من التضخم، هذا بالإضافة إلى ما حدث من أزمة نقدية أخلت باستقرار العملة الوطنية.

النتائج والتوصيات:

إن أهم نتيجة خلصت إليها الدراسة مفادها أن عجز الموازنة العامة - الذي تعاني منه الحكومة الأردنية خلال فترة الدراسة وما زالت - له تأثير واضح في معدل التضخم في الأردن وذلك من خلال تأثير وسائل تمويل العجز المتمثلة بالقروض الداخلية والخارجية . وقد أثبت التحليل القياسي والتحليل النظري أن لكل من القروض الداخلية والخارجية

تأثيراً في معدل التضخم في الأردن يتمثل بزيادة عرض النقد بالنسبة للقروض الداخلية ومع وجود جهاز إنتاجي غير مرن في الأردن ترتب على ذلك زيادة التضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى.

كما أن القروض الخارجية التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل العجز كانت لها أثر واضح من حيث التأثير في سعر صرف العملة المحلية - حيث إن تراكم الديون الخارجية وارتفاع أقساط التسديدات والفوائد أدى ذلك إلى نزوب احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية مما ينعكس بالتالي على سعر الصرف وقوة الدينار الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المستوردة وزيادة حادة في معدل التضخم وليس ما حدث في عام 1988 إلا مثلاً لتأثير نزوب الاحتياطي من العملات في معدل التضخم.

وأخيراً فإن الدراسة توصي إلى سعي الحكومة المتواصل والحثيث على الحد من عجز الموازنة العامة من خلال ضبط النفقات الجارية غير المبررة وهي قد تكون كثيرة وخاصة في مجال ضبط نفقات السفر للمسؤولين والحفلات والحد من المؤتمرات التي غالباً ما تكون إلا مناسبات لإقامة الحفلات ذات التكلفة المرتفعة وحفظاً لقراراتها دون أن تكون ذات جدوى وهي كثر ، ونفقات الوقود والكهرباء والقرطاسية والكثير الكثير من هذه النفقات التي لو سعى كل موظف وكل مسؤول إلى ضبطها والحد منها لما عانت الموازنة العامة للحكومة الأردنية من هذا العجز الذي جعل الحكومة تسعى وتلهث وراء الحكومات والمؤسسات الدولية للحصول على قروض تثقل كاهلها وبالتالي يتحمل المواطن أعباءها سواء كانت بالضرائب المتزايدة أو بارتفاع أسعار.

كما توصي الدراسة أيضاً إلى سعي الحكومة للحصول على مساعدات بدلاً من القروض وأن تبذل قصارى جهدها بأن تكون المساعدة المقدمة لها وخاصة من الدول الغربية والصديقة مساعدات مالية وليس مساعدات عينية كبرامج التدريب وإقامة ندوات

ومحاضرات وإرسال خبراء فالكثير منها لا يعود بالنفع والفائدة وتحسب من قيمة المساعدات التي خصصت للأردن فثمن السلام مع إسرائيل وثنم الموقف الأردني من غزو العراق كان أغلبه مساعدات عينية من قبل الحكومات الغربية والحكومة الأمريكية. وتبجحت هذه الحكومات بتقديم المساعدات والهبات والإعانات والكثير من التسميات ولكن في الواقع لم تحظ الحكومة إلا بالفتات من ثمن السلام وثنم الغزو الأمريكي.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (1)

تطور عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في الأردن خلال الفترة

2003-1988

(1992 = 100%)

السنة	العجز (مليون دينار)	الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة	معدل التضخم
1988	204.563	60.9	-
1989	137.100	76.5	25.6
1990	94.429	88.9	16.2
1991	12.372	93.2	4.8
1992	181.0	100	7.3
1993	69.7	103.3	3.3
1994	105.1	107.00	3.6
1995	26.9	109.5	2.3
1996	97.4	116.6	6.5
1997	91.0	120.2	3.1
1998	296.6	127.6	6.2
1999	140.4	129.6	1.6
2000	119.8	131.4	1.4
2001	155.5	134.6	2.4
2002	184.8	138.8	3.1
*2003	190.1	141.2	1.7

المصدر: - البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية شهرية أعداد مختلفة .

* أرقام أولية

جدول رقم (2)
تطور الفجوة التضخمية النقدية في الأردن خلال الفترة

1988 - 2003 م .

(1) 4-2= (8)	(2)	(3)	(4)	(5) 3 ÷ 1-	(6) 5 x 4=	(7) 6-2 =
المسئ	عرض النقد M2 مليون دينار	التغير في عرض النقد M2	النتج القومي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة مليون دينار	التغير في الناتج القومي الحقيقي	نسبة عرض النقد للناتج القومي الحقيقي	نسبة عرض النقد لناتج القومي الحقيقي مضروباً في الزيادة في الناتج القومي
الفجوة التضخمية النقدية مليون دينار	الفجوة التضخمية النقدية	الفجوة التضخمية النقدية	الفجوة التضخمية النقدية	الفجوة التضخمية النقدية	الفجوة التضخمية النقدية	الفجوة التضخمية النقدية
1988	2646.8	-	2175.9	-	1.21	-
1989	2971.1	324.3	2180.7	4.8	1.36	317.8
1990	3122.6	151.5	2428.8	248.1	1.28	166.00
1991	3717.5	594.9	2634.00	205.2	1.41	305.6
1992	4163.00	445.5	2900.8	266.8	1.43	64
1993	4481.8	318.8	3100.6	199.8	1.44	31.1
1994	4841.5	359.7	3250.9	150.3	1.49	135.8
1995	5159.8	318.3	3600.00	349.1	1.43	180.9-
1996	5175.3	15.5	3800.00	200.00	1.36	256.5-
1997	5576.6	401.3	4115.7	315.7	1.35	24.9-
1998	6029.3	452.7	4650.00	534.3	1.29	236.5-
1999	6747.6	718.3	5210.6	560.6	1.29	4.8-
2000	7434.7	687.1	5630.4	419.8	1.32	133
2001	7866.1	431.4	5810.8	180.4	1.35	187.9
2002	8419.1	553.00	6130.3	319.5	1.37	115.3
*2003	8922.3	503.2	6345.6	215.3	1.40	201.8

المصدر:- التحلل (3,1) : البنك المركزي الأردني أعداد شهرية مختلفة
بقية الحقول تم احتسابها من قبل الباحث .

* أرقام أولية

جدول رقم (3)

تطور معامل الاستقرار النقدي في الأردن خلال الفترة (1998-2003)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5) - 4-2
السنة	عرض النقد M2 مليون دينار	معدل النمو السني البسيط للعرض النقد %	الناتج القومي الحقيقي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأسعار عام 1988	معدل النمو السنوي البسيط للناتج القومي الحقيقي %
1988	2646	-	2175.9	-
1989	2971.1	12.3	2180.7	0.2
1990	3122.6	5.1	2428.8	11.4
1991	3717.5	19.1	2634.0	8.4
1992	4193.0	12.8	2900.8	10.1
1993	4481.8	6.9	3100.6	6.8
1994	4841.5	8.00	3250.9	4.8
1995	5159.8	6.6	3600.0	10.7
1996	5175.3	0.3	3800.00	5.5
1997	5576.6	7.8	4115.7	8.3
1998	6029.3	8.1	4650.00	12.9
1999	6747.6	11.9	5210.6	12.1
2000	7434.7	10.2	5630.4	8.1
2001	7866.1	5.8	5810.8	3.2
2002	8419.1	7.00	6130.3	5.2
*2003	8922.3	5.9	6345.6	3.5

المصدر: - الحق (301) البنك المركزي الأردني نشرات إحصائية أعداد شهرية مختلفة .
بقية الحقول تم احتسابها من قبل الباحث .

* أرقام أولية

جدول رقم (4)

تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي
خلال الفترة 1988 - 2003 م .

(1)	(2)	(3)	(4) = 3 ÷ 1	(5) = 2 - 1	(6) = 3 ÷ 5
السنة	ديون الحكومة مليون دينار	ودائع الحكومة مليون دينار	موجودات الجهاز المصرفي مليون دينار	ديون الحكومة من موجودات الجهاز المصرفي %	صافي ديون الحكومة مليون دينار
1988	921.774	129.109	5081.507	18.1	792.6
1989	994.969	191.278	5781.142	17.2	803.6
1990	1037.619	189.306	6221.136	16.7	848.3
1991	1061.719	426.137	8040.691	13.2	635.6
1992	1041.494	526	8274.227	12.6	515.5
1993	1143.810	180.6	8310.2	13.8	963.2
1994	1181.339	188.9	8395.1	14.1	992.4
1995	966.086	398.800	8430.4	11.5	567.3
1996	994.643	672.7	8857.7	11.2	321.9
1997	1010.4	643	9679.2	10.4	367.4
1998	1069.9	391.400	10460.2	10.2	678.5
1999	1155.8	415	11551.2	10.00	740.8
2000	1155.4	737.400	12913.5	8.9	418
2001	1318.3	686.8	14153.6	9.3	631.5
2002	1390.1	626.8	15119.3	9.2	763.3
* 2003	1520.6	702.6	17212.6	8.8	818.0

المصدر:- الحقن (3,2,1) البنك المركزي نشرات إحصائية شهرية أعداد مختلفة .
بقية الحقول تم احتسابها من قبل الباحث .

* أرقام أولية

جدول رقم (5)

M1 تطور دور قروض الحكومة في تغير عرض النقد بالمفهوم الضيق
في الأردن خلال الفترة 1988 - 2002 م .

السنة	التغير في صافي ديون الحكومة مليون دينار	التغير في عرض النقد مليون دينار	نسبة التغير في صافي ديون الحكومة للتغير في عرض النقد %
1988	-	-	-
1989	11	145.1	7.6
1990	44.7	106.3	42.1
1991	- 212.7	167.6	- 126.9
1992	- 120.1	115.7	- 103.8
1993	447.7	14.00	319.7
1994	29.2	16.1	181.4
1995	- 425.1	0.6 -	708.5
1996	- 245.4	- 206.4	118.9
1997	45.5	41.2	110.4
1998	311.1	33.5	928.6
1999	62.3	163.2	38.2
2000	- 322.8	249.6	129.3
2001	213.5	93	229.6
2002	131.8	196.5	67
2003*	54.7	112.6	48.6

المصدر :- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية شهرية أعداد مختلفة .

* أرقام أولية

جدول رقم (6)

تطور النقد المصدر ونسبة التغطية من الذهب والعملات الأجنبية
لدى البنك المركزي الأردني 1988 - 2002 م .

(3) - 2÷1	(2)	(1)	
نسبة التغطية	النقد المصدر مليون دينار	الأرصدة من الذهب والعملات الأجنبية مليون دينار	السنة
22.1	825.9	182.8	1988
32.8	887.4	290.9	1989
32.7	1022.2	334.1	1990
87.4	1017.5	889.3	1991
82.4	1032.4	851.1	1992
156.7	1077.8	1689.6	1993
171.1	1112.8	1904.3	1994
200.4	1090.5	2185.2	1995
226.2	996.2	2253.9	1996
246.3	1038.2	2557.1	1997
228.5	1005.3	2297.7	1998
244.3	1182.9	2889.6	1999
246.9	1323.3	3267.5	2000
239.5	1279.00	3064.2	2001
277.1	1333	3694.00	2002
281.1	1418.5	3988.6	*2003

المصدر :- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية شهرية أعداد مختلفة .

* أرقام أولية

جدول رقم (7)

تسديدات أقساط القروض الخارجية ونسبتها لرصيد البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية في الأردن 1988 - 2003 م .

السنة	تسديدات الأقساط مليون دينار	نسبة التسديدات لرصيد الذهب والعملات %
1988	108.4	59
1989	88.2	30.3
1990	68.2	20.4
1991	125.3	14.1
1992	119.8	14.1
1993	263.5	15.6
1994	132.6	6.9
1995	225.00	10.3
1996	247.00	11.00
1997	238.00	9.3
1998	247.7	10.8
1999	278.1	9.6
2000	293.1	10.00
2001	278.00	9.1
2002	251.4	6.8
*2003	280.3	7.0

المصدر :- البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية شهرية أعداد مختلفة .

* أرقام أولية

المراجع :-

- (1) أحمد مصطفى و عثمان سلامة: بعض انعكاسات موجة التضخم العالمية على التنمية في الأردن (البنك المركزي الأردني، عمان، 1998) بحث غير منشور.
- (2) د.باهر عتلم، المالية العامة، أدواتها وآثارها - القاهرة - مكتبة الشباب 2001.
- (3) حسن محمد سليم: "دراسة تحليلية للتطورات النقدية في جمهورية مصر العربية" مجلة مصر المعاصرة، العدد (940)، يوليو 1999، القاهرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- (4) سامي الزويد: النفقات العامة وأثرها على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية، 1989، عمان.
- (5) عبد الفتاح الزري: "دراسة تحليلية لبيان أثر الائتمان المصرفي على الأسعار" مجلة تنمية الرافدين، العدد (18)، بغداد 1986.
- (6) د. عبد الهادي السويفي: السياسة النقدية والائتمان المصرفي، القاهرة، 1999.
- (7) د. علي منصور: الاقتصاد المصري في ظل القروض الخارجية، مجلة الأهرام.
- (8) د. محمد أبو حمور: وزير المالية الأردني. المديونية الخارجية الأردنية، بحث غير منشور 2002 عمان .
- (9) محمود عبد الفضيل: مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي. (الإسكندرية - 1992، مطبعة النهضة)
- (10) نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المختلفة. (الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية 1994).
- (11) Milton Friedman : " Dolares And Deficits .(Inflation Monetary Policy, and the Balance of Payments), (Prentice- Hall Inc. New Jersey .1988).
- (12) Robert Solow : " All Simple Stories About Inflation Are Wrong . Economic Impact , No . 32 . (1990) .
- (1) (Footnotes)، باهر عتلم، المالية العامة ، أدواتها وآثارها - القاهرة - مكتبة الشباب 2001 - ص 245.
- (2) Milton Friedman: " Dolares And Deficits .(Inflation Monetary Policy, and the- Balance of Payments) , (Prentice- Hall Inc. New Jersey .1988) , PP 105 - 107.
- (1) Robert Solow : " All Simple Stories About Inflation Are Wrong . Economic Impact , No . 32 . (1990) , P60.
- (1) نبيل الروبي: التضخم في الاقتصاديات المختلفة. (الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية) 1994- ص 241.
- (1) محمود عبد الفضيل : مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (الإسكندرية -1952، مطبعة النهضة ص

(218

* يقصد بكمية وسائل الدفع عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

(1) حسن محمد سليم : " دراسة تحليلية للتطورات النقدية في جمهورية مصر العربية " مجلة مصر المعاصرة، العدد (940، يوليو 1999)، القاهرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 486.
(1) سامي الزيود: النفقات العامة وأثرها على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية، 1989 عمان ص 195.

(1) د. عبد الهادي السويقي: السياسة النقدية والائتمان المصرفي، القاهرة، 1999 ص 258
(1) عبد الفتاح الزري : " دراسة تحليلية لبيان أثر الائتمان المصرفي على الأسعار " مجلة تنمية الرافدين، العدد (18، بغداد 1986، ص 230.

(1) أحمد مصطفى و عثمان سلامة: بعض انعكاسات موجة التضخم العالمية على التنمية في الأردن (البنك المركزي الأردني، عمان، 1998) بحث غير منشور ص 29.

(1) د. علي منصور: الاقتصاد المصري في ظل القروض الخارجية، مجلة الأهرام القاهرة 2001 ص 58.
القاهرة 2001 ص 58.

في نهاية عام 1988 لم يبق احتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي سوى ما يكفي لتغطية نفقات أسبوعين من العمليات التجارية، هذا ما صرح به وزير المالية في خطاب الموازنة لعام 1990 أمام مجلس النواب الأردني.

(1) د. محمد أبو حمور: وزير المالية الأردني. المديونية الخارجية الأردنية، بحث غير منشور 2002 عمان.

